



اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير السنوي 2017





حضرة صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو الشيخ
جابر مبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس وزراء دولة الكويت



سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت





اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير السنوي

لمجلس الإدارة | 2017



المحتويات

5	أعضاء مجلس إدارة الاتحاد
7	كلمة مجلس الإدارة
9	التقرير الإداري :
11	- اتحاد شركات الاستثمار
11	أولاً : اللجان العاملة في الاتحاد
15	ثانياً : الدور الاستشاري للاتحاد
22	ثالثاً : دراسة قطاع الاستثمار
23	رابعاً : مجلة اتحاد شركات الاستثمار "المستثمر"
24	خامساً : فيلم وثائقي عن الاتحاد
24	سادساً : مشاركات ولقاءات
29	- مركز دراسات الاستثمار:
31	توثيق العلاقات المهنية لمركز دراسات الاستثمار
31	أنشطة المركز:
32	أولاً : البرامج التدريبية التي عقدها مركز دراسات الاستثمار
34	ثانياً : ورش العمل
34	ثالثاً : أنشطة قدمها مركز دراسات الاستثمار لموظفي جهات خارجية كمورد لخدمات تدريبية (In House Training)
35	رابعاً : برامج تدريبية لدى جهات أخرى
36	خامساً : محاضرات وندوات عامة
39	التقرير المالي

أعضاء مجلس إدارة الاتحاد | 2017



عبدالله حمد التركيت
أمين السر
وعضو مجلس الإدارة



صالح صالح السلمي
نائب الرئيس



بدر ناصر السبيعي
رئيس الاتحاد



حمد محمد السعد
عضو مجلس الإدارة



حمد أحمد العميري
عضو مجلس الإدارة



فيصل منصور صرخوه
أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة



نواف حسين معرفي
عضو مجلس الإدارة



عثمان إبراهيم العيسى
عضو مجلس الإدارة



طارق إبراهيم المنصور
عضو مجلس الإدارة



كلمة مجلس الإدارة

إنه لمن دواعي سروري والزملاء وأعضاء مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار أن نقدم لكم تقرير مجلس الإدارة السنوي 2017، والذي يحتوي مجمل الأنشطة والفعاليات التي قدمها الاتحاد خلال عام 2017. هذه العام الذي حفل بالعديد من الأحداث الدولية والإقليمية، والتي أثرت على الأوضاع الاقتصادية الداخلية، حيث كانت هناك مجهودات متنوعة لتجنب آثارها السلبية ومحاولة تقديم الحلول الفاعلة لتحسينها وتطويرها من قبل الأجهزة التنفيذية والتشريعية.

واتحاد شركات الاستثمار لم يكن بعيداً عن تلك القضايا، فقد ساهم بتقديم التصورات المناسبة في العديد من القضايا وبشأن عدد من القوانين والتشريعات، كما وكعادته يتصدى للدفاع عن الشركات الأعضاء وشركات القطاع على مختلف الأصعدة، ومن ذلك القرارات والتعليمات التي أصدرتها هيئة أسواق المال، وغير ذلك من جهات.

وفي ذات الإطار، ومن خلال محتوى هذا التقرير نلقي الضوء على مدى الجهد الذي قام به الاتحاد مع عدد من الجهات الفاعلة والمعنية في عمل قطاع الاستثمار لتحقيق آليات وريجات التطوير التي ننشدها سواء من خلال جهود الاتحاد وتعاون مع الشركات الأعضاء وكذا المؤسسات المهنية الزميلة، وأيضاً من خلال مركز دراسات الاستثمار - الذراع المهني للاتحاد.

وهنا لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل لشركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد على تعاونهم معنا، وكذلك العديد من الجهات التي ساهمت وتسامح في إبداء التعاون، ومن ذلك هيئة أسواق المال، بنك الكويت المركزي، وزارة التجارة والصناعة، وزارة المالية، غرفة تجارة وصناعة الكويت، واللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة.

كما يسعدني أن أتوجه بجزيل الشكر لكافة العاملين في الاتحاد مقدراً سعيهم الدؤوب لإتقان العمل وتحقيق النجاحات المستمرة.

وأدعو المولى العلي القدير أن يحفظ كويتنا وشعبها في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح في إدارة البلاد نحو التطوير المنشود، والذي يعود بالخير والاستقرار على وطننا العزيز.

بدر ناصر السبيعي

رئيس الاتحاد





اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير الإداري | 2017



اتحاد شركات الاستثمار:

أولاً: اللجان العاملة في الاتحاد:

يتوجه اتحاد شركات الاستثمار بخالص الشكر والتقدير لأعضاء اللجان العاملة في الاتحاد، حيث يتقدم الاتحاد بالتقدير لتطوعهم لتقديم الرأي الفني والمشورة، كل في تخصصه، فقد عقدوا العديد من الاجتماعات التي تطلبت بذل الجهد والوقت. والاتحاد وإذا يثمن تلك الجهود، ليطمئن لهم التوفيق والسداد.

● اللجان الدائمة:

1 - لجنة السياسات الاقتصادية.

تتكون لجنة السياسات الاقتصادية من السادة التالية أسمائهم:

- السيد/ فيصل منصور صرخوه - أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة بالاتحاد - الرئيس التنفيذي - شركة كامكو للاستثمار (رئيس اللجنة)

- السيد/ حمد أحمد العميري - عضو مجلس إدارة الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الاستثمارات الوطنية (نائب رئيس اللجنة)

- السيد/ طارق إبراهيم المنصور - عضو مجلس إدارة الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الفنار للاستثمار (عضو اللجنة)

- السيد/ عبدالله حمد التركيت - عضو مجلس إدارة الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الصفاة للاستثمار (عضو اللجنة)

- أ.د. رمضان الشراح - الأمين العام - اتحاد شركات الاستثمار (مقرر)

- السيدة/ فدوى درويش - مدير الدعم الفني - اتحاد شركات الاستثمار (مقرر مساعد)

يشمل نطاق عمل اللجنة ما يلي:

- تقديم المقترحات لإجراء إصلاحات في القطاع الخاص بما فيها القطاع الاستثماري، ومواكبة التحديات التي تطرأ باستمرار بما فيها المتعلقة بالربط بين السياسة والإدارة، وترتيب أولويات الإصلاح.

- تقدم اللجنة تصوراتها للتعاون مع القطاع الحكومي لإنجاز الخطط التي من شأنها تفعيل القطاع الخاص، وبشكل خاص القطاع الاستثماري والتركيز على إيجاد بيئة قانونية وإدارية تعزز التنمية الاقتصادية، وتسهيل إزالة المعوقات لإيجاد الحلول المناسبة لتنفيذ الخطط.
- متابعة ودراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للقرارات الصادرة من الجهات المعنية في الدولة على مجال الاستثمار التي يمكن من خلالها تبني الرأي المناسب الذي يحمي مصالح الأعضاء والدفاع عنهم من خلال قنوات الحوار المختلفة.

2- لجنة الإعلام والتسويق

- تتكون اللجنة من ممثلين عن الشركات والجهات الممثلة في الاتحاد، كما يأتي:
- السيد/ حمد محمد السعد - عضو مجلس إدارة الاتحاد - الرئيس التنفيذي - شركة عمار للتمويل والإجارة (رئيس اللجنة)
 - السيد/ عثمان إبراهيم العيسى - عضو مجلس إدارة الاتحاد - الرئيس التنفيذي - الشركة الكويتية للمقاصة (عضو اللجنة)
 - السيد/ مصطفى نجيب زنتوت - نائب أول ورئيس إدارة التسويق والاتصال - بيت الاستثمار العالمي جلوبل (عضو اللجنة)
 - السيد/ عمرو محمد حسن - مساعد نائب رئيس - إدارة التسويق - شركة كامكو للاستثمار (كامكو) (عضو اللجنة)
 - أ.د. رمضان الشراح - الأمين العام - اتحاد شركات الاستثمار (مقرر)
 - السيدة/ فدوى درويش - مدير الدعم الفني - اتحاد شركات الاستثمار (مقرر مساعد)

ويعهد إلى اللجنة ما يلي:

- تسويق الاتحاد وقطاع الاستثمار داخل وخارج دولة الكويت.
- متابعة تنفيذ السياسات والأنظمة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة واللجان التابعة له والخاصة بالتسويق للقطاع وسياسته الإعلامية.
- تعزيز أواصر التجانس والتناغم بين أعضاء الاتحاد وتبادل الخبرات بما يخدم مصالح الاتحاد، وذلك من خلال لقاءات وأنشطة علمية واجتماعية.

- رسم خطط الإعلام والتسويق وعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- اقتراح ندوات أو مؤتمرات بما يخدم مصالح الأعضاء والقطاع.
- المساهمة في طرح أنشطة للنشر للتعريف بالاتحاد وأنشطته.
- التقارب مع وسائل الإعلام لما لذلك من انعكاس لعملها ومقالاتها على الاتحاد والقطاع.
- التعريف بنشاط الاتحاد: إيجاد وسيلة في التعريف الصحيح بنشاط الاتحاد لكسب رضى الجمهور المستهدف.
- البحث وجمع المعلومات: متابعة بحوث الرأي والاستطلاع عن الجهات المشابهة لعمل الاتحاد ومنتجاتها وجماهيرها.
- الاتصال: توفير قنوات الاتصال المناسبة في الاتجاهين من الاتحاد إلى الجماهير ومن الجماهير إلى الاتحاد إما عن طريق الاتصال الشخصي أو الاتصال الجماهيري.
- تخطيط برامج التسويق الإعلامي وتنفيذه: وضع خطط وقائية وعلاجية لتحسين صورة الاتحاد الذهنية لدى الجماهير وتقسيمها إلى خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى.
- التقييم: تقييم البرامج والخطط المعتمدة أثناء التنفيذ وبعد التنفيذ.
- المتابعة: متابعة كل ما يُنشر عن الاتحاد في وسائل الإعلام المختلفة والرد عليها في حالة الضرورة وأرشفة تلك البيانات للرجوع إليها.
- التقارير: رفع تقارير عن عمل اللجنة إلى مجلس إدارة الاتحاد بصورة نصف سنوية.

3- لجنة مركز دراسات الاستثمار

- تتكون اللجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار، كما يأتي:
- السيد/ فيصل منصور صرخوه - أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة بالاتحاد - الرئيس التنفيذي - شركة كامكو للاستثمار (رئيس اللجنة)
- السيد/ صالح صالح السلمي - نائب رئيس الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الاستشارات المالية الدولية (إيفا) (نائب رئيس اللجنة)
- السيد/ حمد أحمد العميري - عضو مجلس إدارة الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الاستثمارات الوطنية (عضو اللجنة)

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- تشكيل الجهاز التنفيذي للمركز.
- الإشراف العام على أنشطة وأعمال المركز.
- اعتماد الخطة السنوية للمركز.
- تعتبر اللجنة هي جهة اتصال وتنسيق مع مجلس ادارة اتحاد شركات الاستثمار.
- تحديد المرتبات والمكافآت التي يتلقاها أعضاء الجهاز التنفيذي للمركز.

4- اللجنة القانونية

- تتكون اللجنة من ممثلين عن الشركات والجهات الممثلة في الاتحاد، كما يأتي:
- السيد/ صالح صالح السلمي - نائب رئيس الاتحاد - رئيس مجلس الإدارة - شركة الاستشارات المالية الدولية أيضا (رئيس اللجنة)
 - السيد/ بدر ناصر السبيعي - رئيس الاتحاد - الرئيس التنفيذي - الشركة الكويتية للاستثمار (نائب رئيس اللجنة)
 - السيد/ أحمد أمين علي - رئيس وحدة المطابقة والالتزام - الشركة الكويتية للمقاصة (عضو اللجنة)
 - السيد/ د. عبد الحميد منصور عبدالعظيم - مستشار قانوني - الشركة الكويتية للاستثمار (عضو اللجنة)
 - السيد/ عبدالمسيح عبدالملاك لبيب - رئيس الإدارة القانونية لشركات المجموعة - شركة الاستشارات المالية الدولية (أيضا) (عضو اللجنة)
 - السيد/ عمرو محمد حافظ - نائب أول/ رئيس الدائرة القانونية - شركة المركز المالي الكويتي (عضو اللجنة)
 - السيد/ مصطفى فتحي أحمد - نائب رئيس الإدارة القانونية - الإدارة العليا - شركة كامكو للاستثمار (عضو اللجنة)
 - السيدة/ فدوى درويش - مدير الدعم الفني - اتحاد شركات الاستثمار (مقرر)

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- مناقشة الأمور القانونية المطروحة من مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة، أو ما يتم بحثه أو يُرى بحثه.

● اللجان المؤقتة:

اللجنة المشرفة على دراسة قطاع الاستثمار.

تتكون اللجنة من السادة التالية أسمائهم:

- أ.د. رمضان علي الشراح - اتحاد شركات الاستثمار (رئيس اللجنة)
- السيدة/ فدوى عادل درويش - اتحاد شركات الاستثمار (عضو ومقرر)
- السيد/ فيصل تركي المتروك - مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (عضو اللجنة)
- د. تركي الشمري - أستاذ التمويل - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت (عضو خارجي)
- السيد/ زياد القيسي - شركة القيسي والنقيب للاستشارات (عضو خارجي)

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

الإشراف على دراسة قطاع الاستثمار التي أعدتها شركة البزيع للاستشارات وبدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

ثانياً: الدور الاستشاري للاتحاد:

انطلاقاً من الدور الفاعل والحيوي لاتحاد شركات الاستثمار في القطاع الاستثماري وتفعيلاً للدور الاستشاري للاتحاد والذي هو من أهم الأهداف المنوطة به، قام مجلس إدارة الاتحاد وبالتسيق مع اللجان المختصة والأمانة العامة بتقديم الرأي والملاحظات على مسودات عدد من القرارات والقوانين أو تعديلاتها، والمعنية في عمل القطاع الاستثماري، وذلك بدعوة من الجهات المعنية في الدولة أو بمبادرات من الاتحاد.

وفي الإطار لم يغفل الاتحاد استطلاع رأي الشركات الأعضاء فيما عرض عليه من مسودات القرارات والقوانين، وذلك للاستئناس بوجهات النظر العملية لممثلي الشركات الأعضاء.

● هيئة أسواق المال:

❖ الرقابة المسبقة على البيانات المالية وميزانيات شركات الاستثمار.

نظراً لأهمية هذا الموضوع، وأثره البالغ على عمل شركات الاستثمار، وبما يعرضهم للمخالفات وإيقاف أسهمهم، واستمراراً لجهود الاتحاد في هذا الشأن منذ مطلع 2016، وأصل الاتحاد مراسلاته والتي بلغت منذ بداية العمل على المطالبة بإيقاف هذا الإجراء، حوالي 20 كتاب متبادلة مع كل من: هيئة أسواق المال، وزارة التجارة والصناعة، وبورصة الكويت، كما كان هناك العديد من الاجتماعات الداخلية بالاتحاد ومع الجهات المعنية عن طريق مجلس إدارة الاتحاد واللجان المختصة في هذا الشأن، حيث بلغ عدد الاجتماعات أكثر من 20 اجتماع، وقد كان آخر تلك الجهود أن قام الاتحاد بتقديم مذكرة قانونية إلى هيئة أسواق المال بتاريخ 2017/02/12 موضحاً فيها عدم صحة الإجراء المتبع من قبل الهيئة فنياً وقانونياً، مما يتطلب العدول عن الإجراء المتبع من قبل الهيئة ورقابتها المسبقة على البيانات المالية وميزانيات الشركات.

وبالفعل تكلل جهد الاتحاد بتاريخ 2017/04/26، حيث أصدرت هيئة أسواق المال تعميمها رقم (6) لسنة 2017 بشأن البيانات المالية المرحلية المراجعة والسنوية المدققة، والذي أوردت فيه عدم عرض مسودة البيانات المالية المرحلية المراجعة أو مسودة البيانات المالية السنوية المدققة على الهيئة لاعتمادها، كما أن الهيئة واعتباراً من 2017/06/01 سوف تتوقف عن إصدار كتاب بما يفيد إحاطتها علماً بالبيانات المالية، وعلى أن يقوم الأشخاص المرخص لهم بإرسال البيانات المالية المرحلية المراجعة والسنوية المدققة، وتقرير مراقب الحسابات إلى هيئة أسواق المال خلال مدة لا تجاوز:

أ- 45 يوماً بعد انتهاء الفترة المالية المعد عنها البيان، وذلك للبيانات المالية المرحلية.

ب- 90 يوماً بعد انتهاء الفترة المالية المعد عنها البيان، وذلك للبيانات المالية السنوية.

مع مراعاة أن يتم إرسال البيانات المالية في توقيت متعاصر مع توقيت الإفصاح عنها للبورصة أو قبل الإفصاح للبورصة. وعلى أن يلغى أي حكم ورد بتعميم آخر يتعارض مع ما جاء بهذا التعميم.



● وزارة التجارة والصناعة:

❖ طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة:

في إطار متابعته لكافة القضايا المعنية في عمل شركات الاستثمار، حرص اتحاد شركات الاستثمار على تقديم الرأي الفني والقانوني لوزارة التجارة والصناعة لحسم الجدل الذي تمت إثارته حول الطريقة الصحيحة لتحديد مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، حيث قام الاتحاد بما يأتي:

- مخاطبة معالي وزير التجارة والصناعة بتاريخ 2017/04/06 بمذكرة قانونية، أوضح فيها الاتحاد أنه بحسب الأصل لا يمارس رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مهامهم على سبيل التبرع، وإنما يحصلون على أجور تعرف بالمكافآت وأن تلك المكافآت أمر ضروري بل هو واجب ويعتبر من طبيعة هذه الأعمال لأن الأصل أن عضو مجلس إدارة الشركة المساهمة يقوم بأعمال ويشترك فعلياً في نشاط مجلس الإدارة وسخر جهده وأوقاته لإدارة حصصه وخصص بقية المساهمين مما يستحق عليها مقابل لما يقوم به من أعمال أخذاً بمبدأ الأجر مقابل العمل. لا سيما في ظل زيادة أعباء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بحسب متطلبات قواعد حوكمة الشركات، واستند الاتحاد في مذكرته المفصلة إلى المواد (198، 211، 226) من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، وكذلك تعميم الوزارة رقم ٢٠٦٥ المؤرخ في 2012/15 على السادة مراقبي الحسابات فئة (أ) بشأن قرار اللجنة الفنية لقواعد المحاسبة وأدلة التدقيق وطريقة احتساب الحد الأعلى لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة والذي تضمن صراحةً بخضم توزيعات افتراضية على المساهمين بمعدل ٥٪ من قيمة رأس المال المدفوع.

- وفي نفس الإطار اجتمع مجلس إدارة الاتحاد مع معالي وزير التجارة والصناعة السيد/ خالد ناصر عبدالله الروضان بتاريخ 2017/04/23، للتأكيد على مذكرة الاتحاد ومناقشة موضوعات أخرى ذات صلة بعمل شركات الاستثمار.

❖ إلزام الشركات بتقديم براءة ذمة لعقد جمعياتها العمومية:

- بادر الاتحاد بالتحرك الجاد بعد أن تلقى شكاوى من عدد من الشركات بخصوص امتناع وزارة التجارة والصناعة عن الموافقة على تحديد موعد لعقد جمعياتها العمومية السنوية، بداعي أن وزارة المالية طلبت من وزارة التجارة والصناعة عدم التعاون مع هذه الشركات ما لم تقدم شهادة براءة ذمة صادرة من إدارة الضريبة لدى وزارة المالية، وقد قام الاتحاد بما يأتي:

- مخاطبة وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 2017/07/05 بمذكرة توضح عدم دستورية أو قانونية هذا الإجراء، وقد استند الاتحاد في مذكرته إلى المواد (178، 206، 208، 211) من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، وكذلك المواد (50، 52، 53) من الدستور الكويتي.
- مخاطبة وزارة المالية بتاريخ 2017/07/05 بنفس المذكرة بتوضيح الأمر لوزارة المالية أيضاً.
- كما حرص الاتحاد أن يوضح أن هذا المسلك من شأنه أن يلحق أضراراً جمة بالشركات عموماً ومساهميها خصوصاً، لاسيما وأن قواعد هيئة أسواق المال توجب عقد الجمعيات العمومية خلال مواعيد بعينها، وما لذلك من أثر سلبي على الشركات والمساهمين وصولاً إلى الاقتصاد الوطني.
- وقد تكفل جهد الاتحاد بمخاطبة وزارة التجارة والصناعة للاتحاد بتاريخ 2017/09/05 موضحة بأنها قد قامت بالعدول عن طلب براءة الذمة من الضرائب كشرط للموافقة على عقد الجمعيات العمومية للشركات.
- كما تم إعلان تأييد إدارة الفتوى والتشريع لهذا القرار بتاريخ 2017/10/02، حيث أكدت عدم وجوب إلزام الشركات قانونياً بالحصول على موافقة مسبقاً من وزارة التجارة والصناعة، لعقد جمعياتها العمومية العادية وغير العادية، مشيرة إلى أنه يتعين فقط إخطار الوزارة بجدول أعمال الشركة، وبموعد ومكان اجتماعه قبل انعقاده بـ 7 أيام على الأقل.
- وهنا يشكر الاتحاد وزارة التجارة والصناعة على تجاوبها بإلغاء هذا الإجراء عملاً بأحكام قانون الشركات والدستور، ويؤكد على الأثر الإيجابي في تجنب تأخر انعقاد الجمعيات العمومية للشركات وما قد يترتب عليه من تعرض الشركات لجزاءات وأبرزها إيقاف التداول على أسهمها في البورصة.

❖ قرار وزارة التجارة والصناعة رقم (598) لعام 2017 المؤرخ 2017/10/17:

قام اتحاد شركات الاستثمار بتوجيه شكر إلى معالي السيد/ خالد ناصر عبدالله الروضان وزير التجارة والصناعة على قرار الوزارة رقم (598) لعام 2017 الصادر بتاريخ 2017/10/17 والمنشور في الجريدة الرسمية الكويت اليوم بتاريخ 2017/10/22، والذي تضمن إضافة مادة جديدة تحت رقم (122) مكرر، والتي أفادت بأنه "يكفي لانعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية مجرد إخطار الوزارة بجدول الأعمال وميعاد ومكان الاجتماع قبل سبعة أيام على الأقل دون الالتزام بتقديم البيانات المالية أو أية اشتراطات أخرى".

حيث يعكس هذا القرار وإجراء هذا التعديل تجاوب الوزارة مع الواقع العملي، كما يشير الاتحاد إلى أن هذا القرار هو صدى لجهوده مع هيئة أسواق المال بإلغاء الرقابة المسبقة على ميزانيات شركات الاستثمار، حيث لم تكن وزارة التجارة والصناعة بمنأى عن سلسلة متابعات الاتحاد في هذا الشأن.



● وزارة المالية:

❖ إلزام الشركات بتقديم براءة ذمة لعقد جمعياتها العمومية.

كما ذكر أعلاه بأنه كان من الأهمية بمكان قيام الاتحاد بمخاطبة وزارة المالية بتاريخ 2017/07/05 لتوضيح عدم دستورية أو قانونية طلب وزارة المالية من وزارة التجارة والصناعة عدم التعاون مع الشركات بعدم تحديد موعد لعقد جمعياتها العمومية السنوية ما لم تقدم شهادة براءة ذمة صادرة من إدارة الضريبة لدى وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة، وقد عزز صحة الطرح الذي قدمه الاتحاد قرار وزارة التجارة والصناعة وكذلك إدارة الفتوى والتشريع كما أوردنا أعلاه.



● بورصة الكويت للأوراق المالية:

❖ مقترح تعزيز السيولة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

قام اتحاد شركات الاستثمار بتاريخ 2017/01/15 بتقديم مقترحاته بشأن سبل تعزيز السيولة في بورصة الكويت للأوراق المالية وإيضاح رؤية الاتحاد حول أسباب عزوف المؤسسات المالية عن استخدام تسهيلات الهامش (المارجن)، وذلك رداً على طلب البورصة بتاريخ 2016/12/19، حيث أوضح الاتحاد أن تواجد مثل هذه الأدوات والمنتجات المالية يشكل عاملاً مساعداً في تعزيز سيولة الأسواق المالية وزيادة عمقها، بتوفير أدوات تمكن المستثمرين من الاستفادة من اتجاهات السوق وتطبيق توجهاتهم الاستثمارية. ويعد الهامش "المارجن" أحد هذه الأدوات التي تساهم في تعزيز سيولة السوق بتوفيرها للرفع المالي للمستثمرين لتعظيم مكاسبهم متى ما شهدت البورصة مزيداً من التحسن. وإن كانت لنا تجربة في بورصة الكويت مشابهة لمنتج الهامش "المارجن"، إلا أن تقديم الفكرة بطريقة أكثر مرونة ومواكبة لأفضل الممارسات، من شأنه أن يزيد من جاذبية المنتج لمقدمي الخدمة ومستخدميها على حد سواء. ويعتمد نجاح المنتج والاستفادة منه بشكل كبير على توافر العديد من العوامل المجتمعة بتوافر سوق مالي جاذب ونشط ووجود نظام للتمويل بأسعار مناسبة بالإضافة إلى أطر قانونية مرنة للرهن والتسييل بما يضمن حقوق جميع الأطراف.

وأوضح الاتحاد رؤيته أن أسباب عزوف المؤسسات المالية من استخدام تسهيلات الهامش "المارجن" بصورة رئيسية إلى الضعف المستمر بصورة عامة في إقبال المستثمرين الأفراد منهم والمؤسسات على أخذ المخاطر في الأسواق المالية، فأخذ المخاطر هو بالدرجة الأولى الوقود الرئيسي للسيولة المتداولة في الأسواق المالية. ولا يخفى على أحد أن عوائد السوق المالي الكويتي في السنوات الماضية دون المستوى خاصة إذا ما قورنت بالأسواق المجاورة، واتخذ اتجاهًا هابطاً حيث كانت العوائد متواضعة للغاية مما ساهم في العزوف عن هذه الأداة كما صاحب هذا تراجع ملحوظ في مستويات السيولة المتداولة وعلاج ذلك هي عملية متكاملة لكافة عناصر الاقتصاد، ولا يقتصر فقط على هيكلة السوق المالي وقواعده التنظيمية.

وتم سرد الأسباب فيما يأتي:

- عدم وجود آلية واضحة وديناميكية موحدة من الجهات الرقابية والتنفيذية لتوفير خدمات الهامش للمستثمرين كما هو الحال في الأسواق العالمية.
- يجب على المؤسسات المالية المحلية أن تكون مستعدة لتمويل المؤسسات الاستثمارية بصورة مستمرة لتوفير خدمات الهامش.
- يجب إعطاء موفر الخدمة الحرية في تغيير نسبة التغطية في حالات التذبذب الشديد في الأسواق المالية.
- محدودية الفرص في السوق المحلية والتي من الممكن أن تسبب في تركيز انكشاف موفر الهامش نحو قطاع أو أوراق مالية معينة قد تسبب خسائر مالية جسيمة في حال حصول صدمات سعرية.
- صعوبة التخارج أو تسييل الكثير من الأسهم المدرجة عند تعثر العميل خصوصاً في الفترة الراهنة بسبب عدم وجود جهات مؤسسية تسهل هذه العملية (مثل: صناع السوق).
- وأكد الاتحاد أن (المارجن) هو أداة اقتراض من أجل الاستثمار لا تصلح إلا عند فترات الرواج المتمثلة في ثقة بالسوق، توفر سيولة منتظمة، وعوائد قوية تغطي كلفة الاقتراض.
- وأضاف الاتحاد أنه من الأجدى أولاً الاهتمام بتحفيز الشركات المرخصة من هيئة أسواق المال وبالأخص الفاعل والمقتدر منها لإدارة انظمة الاستثمار الجماعي وما تديره من محافظ وصناديق وعدم التضيق عليها بالرقابة المكثفة أو المشاريع البعيدة الأمد أو وقف انشطتها (مثل المشتقات)، بالنظر لما تكبدته من انتظار في الفترة الماضية لاستقرار السوق وأخذاً بعين الاعتبار مبادرات الهيئة العامة للاستثمار لتنشيط السوق عبر المحفظة الوطنية والصناديق وهي سياسة للدولة نتطلع أن تلقى الدعم من هيئة أسواق المال وبورصة الكويت للأوراق المالية.

❖ قواعد تداول سوق خارج المنصة.

قام الاتحاد بتاريخ 2017/03/21 بتقديم ملاحظاته الفنية والقانونية على مسودة قواعد تداول سوق خارج المنصة، والتي طرحتها بورصة الكويت لاستطلاع الآراء بشأنها.

❖ اتفاقية بورصة الكويت للأوراق المالية الخاصة بعضوية شركة مدرجة بها.

في إطار متابعة اتحاد شركات الاستثمار إلى المتابعة مع كافة الجهات الرقابية أو التي لها تأثير على عمل شركات الاستثمار، قام الاتحاد بالتفاعل مع الاتفاقية التي أصدرتها بورصة الكويت للأوراق المالية بتاريخ 2017/09/20 في هذا الشأن، حيث قام الاتحاد بالإجراءات الآتية:

- مخاطبة الشركات بتاريخ 2017/09/24 للترتيب في الرد على بورصة الكويت للأوراق المالية لحيث قيام الاتحاد بالتنسيق مع البورصة، موضحاً أن هناك بنود في الاتفاقية تتعلق بمصالح الشركات المدرجة، كما أن هذه الاتفاقية لم تتم مناقشتها مع الشركات المدرجة أو الاتحاد قبل اعتمادها من قبل البورصة.

- دراسة الاتفاقية وإعداد كافة الملاحظات الفنية والقانونية المناسبة المطلوب تعديلها في الاتفاقية. - التنسيق مع الجهات ذات الصلة والمطلوب منها توقيع الاتفاقية، كاتحاد مصارف الكويت بصفته ممثلاً لأحد أهم القطاعات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية (قطاع البنوك)، وذلك حتى يتم توحيد وجهات النظر والملاحظات التي يتم تقديمها لبورصة الكويت للأوراق المالية للأخذ بها. - اجتمع بتاريخ 2017/10/08 ممثلو اللجنة القانونية باتحاد شركات الاستثمار مع ممثلي اللجنة القانونية ولجنة الالتزام بالأنظمة لدى اتحاد مصارف الكويت لمناقشة الاتفاقية.

- تم بتاريخ 2017/10/08 تقديم الملاحظات الفنية والقانونية لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية. - بتاريخ 2017/10/17، ويطلب من الاتحاد، اجتمعت اللجنة القانونية بالاتحاد مع شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، حيث حضر من جانب شركة البورصة كل من السيد/ خالد عبدالرزاق الخالد - الرئيس التنفيذي، والسيد/ أشرف سمير - المستشار القانوني، وقد تمت مناقشة الملاحظات المشار إليها، إلا أن الاجتماع أسفر عن عدم توافق في الرأي، حيث أفاد ممثلو شركة بورصة الكويت في الاجتماع أن هذا العقد لم يخالف القوانين والقرارات المتبعة تأسيساً كون شركه بورصة الكويت مرفق عام وتكييف هذا العقد على أنه عقد إذعان موافق عليه من قبل هيئته أسواق المال ولا يجوز تعديله.

- بتاريخ 2017/10/23، تم إرسال كتاب إلى شركه بورصة الكويت يتضمن توضيح بعض النقاط الجوهرية لإعادة النظر في بنود مقترح الاتفاقية بما يتوافق مع أحكام القانون وفق ما تم النقاش حوله في الاجتماع المذكور أعلاه.
- بتاريخ 2017/11/08 تم إرسال كتاب تذكير إلى شركه بورصة الكويت بأهمية الرد على الملاحظات.
- ونتيجة لعدم تجاوب شركة بورصة الكويت مع الاتحاد، قام الاتحاد باللجوء إلى هيئة أسواق المال، حيث تم بتاريخ 2017/11/22 إرسال مذكرة متكاملة إلى الهيئة لإطلاعها على كافة المراسلات والاجتماعات التي تمت من قبل الاتحاد مع بورصة الكويت في هذا الشأن، وطالب الاتحاد هيئة أسواق المال بضرورة البت في هذا الأمر.
- ورد إلى الاتحاد رد هيئة أسواق المال بتاريخ 2017/12/20، حيث أفادت الهيئة بأن اتفاقية عضوية البورصة هي معتمدة من قبلها، وأكدت على ضرورة الالتزام بما ورد في الاتفاقية من شروط وأحكام.



● لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء:

❖ التطلعات الاقتصادية المستقبلية.

- بدعوة من الأمانة لعامة لمجلس الوزراء بتاريخ 2016/12/21، قام اتحاد شركات الاستثمار بتاريخ 2017/01/15 بتقديم رؤية شاملة تناولت مقترحاته بشأن التطلعات الاقتصادية المستقبلية إلى لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء، والتي تناول فيها ما يأتي:
- الوضع المالي والتحديات الرئيسية.
 - أهميته في الاقتصاد الوطني ومستلزمات استمراره وتطويره.
 - محاور الإصلاح والتنمية الرئيسية المتصلة بالقطاع المالي.
 - الخطوط العريضة لمقترحات تطوير القطاع العام وشراكته مع القطاع الخاص.
 - مقترح استحداث "وزارة الدولة لشؤون الاقتصاد" والعوامل المساعدة لها.

ثالثاً: دراسة قطاع الاستثمار:

استكمالاً لجهد اتحاد شركات الاستثمار لدراسة وتشخيص الواقع الحالي لقطاع الاستثمار ووضع الحلول المناسبة للنهوض بالقطاع، فقد أصدر الاتحاد رسمياً "دراسة لتنشيط قطاع الاستثمار" ويدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الموقرة، والتي بدأ الاتحاد في العمل على وضع أركانها وتفاصيلها منذ الربع الأخير من عام 2015.

وقد تم تزويد كافة الجهات المعنية في الدولة بنسخ من الدراسة، وكذلك تم نشر الدراسة على الموقع الإلكتروني للاتحاد، وذلك حتى تعم الفائدة المرجوة.

وبمناسبة صدور هذه الدراسة، يعرب اتحاد شركات الاستثمار عن خالص شكره وتقديره للجهود والمسعى الدائمة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي لدعم التطوير والارتقاء بمختلف مجالات العمل البحثي والتدريبي في دولة الكويت، وفي إطار توجيهات ورؤى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه - رئيس مجلس إدارة المؤسسة، في السعي لتحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري، حيث أنه وانطلاقاً من إيمان المؤسسة الموقرة بأهمية قطاع الاستثمار في دولة الكويت لتحقيق هذه الرؤية السامية، كانت موافقتها الكريمة على رعاية دراسة لقطاع الاستثمار من خلال اتحاد شركات الاستثمار المنوط بهذا القطاع الهام.

رابعاً: مجلة اتحاد شركات الاستثمار "المستثمر":

انطلاقاً من أهداف اتحاد شركات الاستثمار بإصدار المطبوعات الإعلامية لنشر الثقافة الاستثمارية والتجارية في المجتمع ولدى أعضاء الاتحاد، فقد حصل الاتحاد بتاريخ 2016/10/24 على ترخيص وزارة الإعلام لإصدار مجلته تحت اسم "المستثمر - The Investor" والتي صدر عددها الأول في الربع الأخير من عام 2017.

والجدير بالذكر بأن فكرة إصدار مجلة فصلية لاتحاد شركات الاستثمار لم تكن فكرة جديدة، بل راودت الاتحاد منذ فترة، غير أن بعض القرارات التي تخص الأجهزة الحكومية استغرقت وقتاً ليس بالقليل.

وتبرز المجلة أهمية قطاع الاستثمار لما تلعبه الشركات الأعضاء من دور مهم وفاعل ضمن أنشطتها المتنوعة التي تلمس الحياة اليومية للمواطن في قطاعات التعليم والصحة والخدمات إضافة إلى دور هذه الشركات البارز في أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تنعكس إيجاباً على جميع شرائح المجتمع الكويتي.

كما تهدف المجلة على إبراز الدور المهم الذي تقوم به شركات الاستثمار في دعم العمالة الوطنية خصوصاً فئة الشباب الكويتي الواعد من ذوي الكفاءة ومهارة العمل ليتسلم الراية لكويت الغد ليكون خير خلف لخير سلف من الأباء والأجداد الذين وضعوا اللبنة الأولى للاقتصاد الوطني.

وسوف تحرص إدارة تحرير المجلة على إبراز وترجمة أنشطة الشركات الاستثمارية الأعضاء في الاتحاد من خلال نشر أنشطتها المتنوعة وبياناتها المالية الفصلية والسنوية والاعلان عن أرباحها.

ولن يفوتنا أيضا اظهارة مساهمة الاتحاد في الدفاع عن مكتسبات الشركات الاعضاء نظرا لدورها البارز والمهم في المشاريع التتموية في البلاد وعلى رأسها الدور الرئيس لنشاطها في أسواق المال العالمية والإقليمية وخصوصا بورصة الكويت التي تحتل مكانة بارزة بين اسواق المال الخليجية والعربية.

خامساً: فيلم وثائقي عن الاتحاد:

سعيًا من اتحاد شركات الاستثمار لتوثيق مراحل الاقتصاد الكويتي منذ القدم، ووصولاً إلى الاقتصاد الكويتي الحديث، والدور المحوري للاتحاد في الاقتصاد الوطني منذ إشراره في نهاية عام 2004، أقر مجلس إدارة الاتحاد بتاريخ 2017/02/05 إعداد فيلم وثائقي يوثق تلك الحقائق، وليكون مرجع إعلامي لكافة المهتمين.

وسيتم إهداء نسخ من الفيلم إلى الجهات المعنية في الدولة، كما سيتم نشره على الموقع الإلكتروني للاتحاد.

سادساً: مشاركات ولقاءات:

قام ممثلو الاتحاد بلقاء العديد من ممثلي الجهات المختلفة من داخل وخارج دولة الكويت، وذلك لتوثيق عرى التعاون والتواصل معهم، وكذلك للتوضيح وإلقاء الضوء على دور الاتحاد وأنشطته والقطاع الاستثماري، وذلك كما يلي:

16 يناير 2017

"لقاء مجلس إدارة الاتحاد مع معالي السيد / أنس خالد الصالح - نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية"

في إطار سعي اتحاد شركات الاستثمار لمتابعة التواصل مع الجهات في عمل شركات الاستثمار، التقى مجلس إدارة الاتحاد مع معالي السيد / أنس خالد الصالح - نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية في مقر الوزارة، حيث تم تناول عدد من الموضوعات، منها الدور الرئيسي لشركات الاستثمار في الأسواق المالية من خلال المحافظ والصناديق ورؤوس الأموال التي تديرها، والتي تساهم بشكل أساسي في تطوير السوق.

كما أكد وفد الاتحاد أنه ومن هذا المنطلق فمن الضروري أن لا يتم إغفال الدور الهام لشركات الاستثمار في أي نشاط مستقبلي، وبالتالي فإنه من الضروري أن تساهم الحكومة في دعم القطاع،

وأحد أهم صور هذا الدعم هو المشروعات التي تدخل فيها الحكومة، وبما يساهم في إنعاش القطاع وبشكل أساسي.

وقد أشار معالي الوزير للقاء بالتأكيد على حرص الحكومة متمثلة في مجلس الوزراء والهيئة العامة للاستثمار على دعم قطاع الاستثمار وتغيير بعض السياسات.

18 يناير 2017

"المشاركة في وفد أصحاب الأعمال الكويتيين للقاء سعادة السيد/ غيرهارد شرودر - المستشار السابق لجمهورية ألمانيا الاتحادية والوفد المرافق له"

تلبية لدعوة غرفة تجارة وصناعة الكويت، قام الاتحاد بترشيح السيد/ بدر ناصر السبيعي - رئيس الاتحاد للمشاركة في وفد أصحاب الأعمال الكويتيين الاقتصادي للقاء سعادة السيد/ غيرهارد شرودر - المستشار السابق لجمهورية ألمانيا الاتحادية والوفد المرافق له، وذلك يوم الأربعاء الموافق 18 يناير 2017 في قاعة اليوم، في الدور الحادي عشر بمقر غرفة تجارة وصناعة الكويت، حيث تحدث الضيف عن العلاقات الاقتصادية بين الكويت وألمانيا.

22 يناير 2017

"المشاركة في وفد أصحاب الأعمال الكويتيين للقاء معالي السيد/ د. ليام فوكس - وزير الدولة البريطاني للتجارة الدولية والوفد المرافق له"

تلبية لدعوة غرفة تجارة وصناعة الكويت، قام الاتحاد بترشيح السيد/ بدر ناصر السبيعي - رئيس الاتحاد للمشاركة في وفد أصحاب الأعمال الكويتيين الاقتصادي للقاء معالي السيد/ د. ليام فوكس - وزير الدولة للتجارة الدولية والوفد المرافق له، وذلك يوم الأحد الموافق 22 يناير 2017 في قاعة مجلس الإدارة، في الدور الثالث عشر بمقر غرفة تجارة وصناعة الكويت، حيث ألقى الضيف كلمة عن آفاق التجارة وفرص الاستثمار في المملكة المتحدة أثناء سير عملية انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي.

23 أبريل 2017

"لقاء مجلس إدارة الاتحاد مع معالي السيد/ خالد ناصر الروضان - وزير التجارة والصناعة" في إطار سعي اتحاد شركات الاستثمار لمتابعة التواصل مع الجهات في عمل شركات الاستثمار، التقى مجلس إدارة الاتحاد مع معالي السيد/ خالد ناصر الروضان - وزير التجارة والصناعة بتاريخ 2017/04/23 في مقر الوزارة، وذلك لمناقشة الموضوعات التالية:

1. رأي القانون بشأن عدم جواز صرف مكافآت رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة قبل التوزيع الفعلي لأرباح المساهمين.
2. تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص.
3. عدم تحديث النظام الآلي (Online System) لتأسيس الشركات مع القانون ولائحته التنفيذية. (مثل عدم قدرة الشخص الاعتباري على تأسيس شركة الشخص الواحد)
4. عدم مطابقة نماذج تأسيس الشركات بالوزارة مع القوانين السارية (مثل عقود تأسيس شركات الأشخاص مشار فيها للقانون رقم 25 لسنة 2013 وأحكام اللائحة التنفيذية القديمة لهيئة أسواق المال وكلاهما تم إلغائه) حيث يرفض موظفي الوزارة إجراء أي تعديل بالعقود.
5. تعديل نظام حجز المواعيد بالوزارة ليتمكن صاحب المعاملة من إلغاء الموعد أو تعديله إلكترونياً عند الضرورة.
6. تحديث النظام الإلكتروني بوجه عام لتقليل الدورة المستندية وسرعة تقديم ومتابعة واستلام المعاملات، حيث لا زالت هناك بعض الإدارات تعتمد على الدورة المستندية بكافة مشاكلها ومعوقاتها (مثل أقسام تعديل شركات الأشخاص).
7. تفعيل المادة 156 من قانون الشركات بحيث تلزم وزارة التجارة جميع الشركات بحفظ سجل مساهميتها لدى وكالة مقاصة (حالياً الشركة الكويتية للمقاصة هي وكالة المقاصة الوحيدة المرخصة من هيئة أسواق المال)، حيث تقوم بعض الشركات بحفظ سجل مساهميتها خارج الشركة الكويتية للمقاصة.
- وذلك لأن هذا قد يؤدي قيام بعض الشركات بحفظ سجل مساهميتها لدى جهات غير مرخص لها كوكالة مقاصة إلى إبطال قرارات الجمعيات العمومية في حالة قيام أحد المساهمين برفع قضية على الشركة لعدم امتثالها لصحيح القانون بإيداع سجل مساهميتها لدى وكالة مقاصة.
8. تعديل فقرة من المادة 156 من قانون الشركات والمادة 39 من اللائحة التنفيذية بحيث تنص على "..... ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده بما يخصه من بيانات من هذا السجل " بدلا من النص الحالي"..... ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة بتزويده ببيانات من هذا السجل".
- وذلك لأن هناك حالات ترد إلى الشركة الكويتية للمقاصة من بعض المساهمين بتزويدهم بسجل المساهمين بالكامل ونظراً لامتناع الشركة (حيث أن القانون ينص على الاطلاع وليس التزويد) عن ذلك يلجأ هؤلاء إلى القضاء للحصول على السجل، علماً بأن الشركة تسمح لهؤلاء المساهمين بالاطلاع على السجل لديها، وتزويده بالبيانات الخاصة به فقط.

وقد تمت مخاطبة معالي وزير التجارة والصناعة بتاريخ 2017/05/15 للتأكيد على تلك الموضوعات.

04 - 07 سبتمبر 2017

"المشاركة في وفد أصحاب الأعمال الكويتيين المرافق لسمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه إلى الولايات المتحدة الأمريكية"

تلبية لدعوة غرفة تجارة وصناعة الكويت، شارك السيد / صالح صالح السلمي - نائب رئيس الاتحاد في وفد أصحاب الأعمال الكويتيين الاقتصادي المرافق لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 04 إلى 07 سبتمبر 2017، وخلال الفعاليات حضر السيد / صالح السلمي منتدى التعاون الاقتصادي الكويتي - الأمريكي في واشنطن بتاريخ 2017/09/06.

14 - 16 سبتمبر 2017

"المشاركة في وفد أصحاب الأعمال الكويتيين المرافق لسمو رئيس مجلس الوزراء إلى الجمهورية التركية"

تلبية لدعوة غرفة تجارة وصناعة الكويت، شارك السيد / بدر ناصر السبيعي - رئيس الاتحاد في وفد أصحاب الأعمال الكويتيين الاقتصادي المرافق لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح إلى الجمهورية التركية خلال الفترة من 14 إلى 16 سبتمبر 2017، وخلال الفعاليات حضر السيد / بدر السبيعي المنتدى الاقتصادي الكويتي - التركي في اسطنبول بتاريخ 2017/09/15.

01 أغسطس و 27 سبتمبر 2017

"لقاء الاتحاد مع رئيس بورصة الكويت للأوراق المالية"

التقى بتاريخ 2017/08/01 أمين عام الاتحاد مع السيد / طلال الغانم - رئيس مجلس إدارة بورصة الكويت، في مقر البورصة، حيث تمت مناقشة سبل التعاون بين الاتحاد وبورصة الكويت. متابعة للقاء الأول، تم عقد اللقاء الثاني بتاريخ 2017/09/27 مع السيد / طلال الغانم، في مقر الاتحاد، وبحضور السيد / صالح السلمي - نائب رئيس الاتحاد.





مركز دراسات الاستثمار
Investment Studies Center (ISC)

تقرير | 2017



توثيق العلاقات المهنية لمركز دراسات الاستثمار:

استمراراً لجهود مركز دراسات الاستثمار - الذراع التدريبي للاتحاد، وبعد حصوله على الترخيص الفني من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بتاريخ ٢٠١٥/٠٨/٣١.

قام المركز بالتسجيل كمورد خدمات تدريبية لدى كل من:

- ديوان الخدمة المدنية.

- هيئة أسواق المال.

- وزارة المالية.

وجاري العمل على التواصل مع الجهات الحكومية والأهلية العاملة في دولة الكويت، وذلك لتوسيع قاعدة جمهور المستفيدين من الأنشطة التدريبية التي يقدمها مركز دراسات الاستثمار.

وتكليلاً لجهود مركز دراسات الاستثمار في السعي لتسويق خدماته لدى القطاعين الحكومي والخاص، حصل المركز على الموافقة بتقديم ورشتي عمل لعدد من العاملين في هيئة أسواق المال، الأمر الذي يعتبر تقدماً في تنفيذ استراتيجية الاتحاد، حيث تمكن المركز من فتح خط عملي جديد وهو تقديم خدماته التدريبية كمورد منافس للجهات التدريبية الأخرى (In House Training).

من ناحية أخرى يتقدم اتحاد شركات الاستثمار بخالص الشكر والتقدير للمؤسسات والجهات الداعمة لأنشطة مركز دراسات الاستثمار، ومنها:

- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، حيث تقدم الدعم المتواصل للأنشطة التي يقدمها مركز دراسات الاستثمار.

- إدارة التدريب لدى الهيئة العامة للاستثمار، حيث أتاحت الفرصة لاستقبال مرشحين من شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد للمشاركة في البرامج التدريبية التي تقدمها، وكما سيرد تفصيلاً أدناه.

أنشطة المركز:

قدم مركز دراسات الاستثمار (12) برنامجاً تدريبي، (3) ورش عمل و(8) محاضرات على مدار عام 2017.

كما أُتحت الفرصة لمرشحي شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد للمشاركة في (8) برامج تدريبية قدمتها الهيئة العامة للاستثمار.

بلغ إجمالي عدد المشاركين في الأنشطة المشار إليها أكثر من 450 مشارك من مختلف الشركات والجهات إضافة إلى المشاركات الفردية.

أولاً: البرامج التدريبية التي عقدها مركز دراسات الاستثمار:

1	م
08 مارس 2017 (يوم واحد) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
IFRS Updates (16, 15, 09)	البرنامج
Gaven Aspden	المحاضر
PricewaterhouseCoopers (PWC)	جهة الاعتماد
2	م
13 و 14 مارس 2017 (يومين) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
Advanced Leveraged Buyout (LBO) Modeling	البرنامج
Brad Barlow	المحاضر
Wall Street Prep	جهة الاعتماد
3	م
26 - 29 مارس 2017 (4 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
الالتزام الرقابي ومكافحة غسل الأموال للشركات والمؤسسات المالية وفقاً لأحدث الممارسات الدولية لعام 2017	البرنامج
د. جيهان جمال عبدالصبور - مدرب معتمد من مركز التدريب الدولي للمطابقة والالتزام ICT	المحاضر
International Compliance & Anti-Money Laundering Society UK (ICAS)	جهة الاعتماد
4	م
10 - 12 أبريل 2017 (3 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
التحليل المالي المتقدم	البرنامج
د. محمد دسوقي	المحاضر
مركز دراسات الاستثمار - Investment Studies Center (ISC)	جهة الاعتماد
5	م
01 - 03 مايو 2017 (3 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
Mergers & Acquisitions	البرنامج
Serge Vidal	المحاضر
Euromoney	جهة الاعتماد

6	م
22 - 25 مايو 2017 (4 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
School of Bonds and Fixed Income Products	البرنامج
Paul Kitching	المحاضر
Euromoney	جهة الاعتماد

7	م
13 - 15 نوفمبر 2017 (3 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
Certified Job Evaluation & Job Description	البرنامج
Aura Serea	المحاضر
The KPI Institute	جهة الاعتماد

8	م
11 و 12 ديسمبر 2017 (يومين) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
Leading Organization Transformation	البرنامج
Steven D'Souza	المحاضر
The American University in Cairo	جهة الاعتماد

9	م
13 ديسمبر 2017 (يوم واحد) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
Leadership Development (for Top Management)	البرنامج
Steven D'Souza	المحاضر
The American University in Cairo	جهة الاعتماد

10	م
19 ديسمبر 2017 (يوم واحد) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
IFRS Updates	البرنامج
Gaven Aspden	المحاضر
PricewaterhouseCoopers (PWC)	جهة الاعتماد

ثانياً: ورش العمل:

م	1
الفترة/المكان	11 و 12 أبريل 2017 (يومين) / فندق كورت يارد ماريوت
ورشة العمل	Leadership – Great Leaders. Great Teams. Great Results
المحاضر	Dr. May Jabri
جهة الاعتماد	Franklin Covey Middle East

م	2
الفترة/المكان	18 و 19 أبريل 2017 (يومين) / فندق جميرا المسيلة الكويت
ورشة العمل	Bee A Great Leader – Change Management. Leadership. Employee Engagement
المحاضر	Paul Rigby
جهة الاعتماد	Vigor Events

م	3
الفترة/المكان	08 – 10 مايو 2017 (3 أيام) / قاعة التدريب بمقر الاتحاد
ورشة العمل	Risk Monitoring & Reporting in Investment Companies
المحاضر	د. فريد حبيب ليان
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار – Investment Studies Center (ISC)

ثالثاً: أنشطة قدمها مركز دراسات الاستثمار لموظفي جهات خارجية كمورد لخدمات تدريبية (In House Training):

تكليلاً لجهود مركز دراسات الاستثمار في السعي لتسويق خدماته لدى القطاعين الحكومي والخاص، حصل المركز على الموافقة بتقديم ورشة العمل التالية لعدد من العاملين في هيئة أسواق المال، الأمر الذي يعتبر تقدماً في تنفيذ استراتيجية الاتحاد.

م	1
الفترة/المكان	19 – 21 نوفمبر 2017 (3 أيام) / مقر هيئة أسواق المال
ورشة العمل	ورشة عمل رصد وتحليل وتوثيق المخاطر في شركات الاستثمار
المحاضر	د. فريد حبيب ليان
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار – Investment Studies Center (ISC)

م	2
الفترة/المكان	03 – 05 ديسمبر 2017 (3 أيام) / مقر هيئة أسواق المال
ورشة العمل	ورشة عمل رصد وتحليل وتوثيق المخاطر في شركات الاستثمار
المحاضر	د. فريد حبيب ليان
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار – Investment Studies Center (ISC)

رابعاً: برامج تدريبية لدى جهات أخرى:

❖ الهيئة العامة للاستثمار:

م	1
الفترة/المكان	10 - 12 يناير 2017 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Risk Management
المحاضر	Michael Stafferton
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Jasper International Academy
م	2
الفترة/المكان	17 - 19 يناير 2017 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Asset Allocation
المحاضر	Paul Meadows
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Innovative Leaders
م	3
الفترة/المكان	07 - 09 فبراير 2017 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Fixed Income Management
المحاضر	Paul Meadows
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Innovative Leaders
م	4
الفترة/المكان	12 - 14 فبراير 2017 (3 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Portfolio Management
المحاضر	Hassan AlSaadi
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Invest Consultancy
م	5
الفترة/المكان	02 و 03 أكتوبر 2017 (يومين) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير
البرنامج	Asset Allocation
المحاضر	Andrew David
الجهة المنظمة وجهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Business School City. University of London



6	م
30 أكتوبر-1 نوفمبر 2017 (03 أيام)/مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير	الفترة/المكان
Manager Selection	البرنامج
Dominique Warner	المحاضر
The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Allianz	الجهة المنظمة وجهة الاعتماد
7	م
14 - 16 نوفمبر 2017 (03 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير	الفترة/المكان
Report Writing	البرنامج
May Surgeoner	المحاضر
The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Jasper International Academy	الجهة المنظمة وجهة الاعتماد
8	م
05 - 07 ديسمبر 2017 (03 أيام) / مركز تدريب الهيئة العامة للاستثمار بفندق سفير	الفترة/المكان
Macroeconomic & Global Finance	البرنامج
Juan Carlos	المحاضر
The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA) Jasper International Academy	الجهة المنظمة وجهة الاعتماد

خامساً: محاضرات وندوات عامة:

1	م
29 يناير 2017 / قاعة بحرة بمبنى الغرفة	الفترة/المكان
The rise of Populist Politics and the considerations for Investors	الندوة
- Jim McDonald. Chief Investment Strategist Geeta Sharma. Head of Fixed Income Strategies Ben Goetsch. Equity Strategist	المحاضر
The Northern Trust	الجهة المقدمة
2	م
06 فبراير 2017 / قاعة بحرة بمبنى الغرفة	الفترة/المكان
The Instability of the Financial System & the Coming Global Financial Crisis	الندوة
Tariq Al-Rifai	المحاضر
Quorum Centre for Strategic Studies	الجهة المقدمة

3	م
13 فبراير 2017 / قاعة بحرة بمبنى الغرفة	الفترة/المكان
قانون العمل الكويتي	الندوة
ناصر راشد الهاجري	المحاضر
الهيئة العامة للقوى العاملة	الجهة المقدمة
4	م
15 مارس 2017 / قاعة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (المسرح) بمبنى الغرفة	الفترة/المكان
Kuwait Tax Seminar	الندوة
Fouad Douglas, PwC Country Senior Partner (Kuwait & Bahrain) Sherif Shawki, PwC Kuwait Tax Partner Nadine Feaheny, TLS Specialist in Financial Services as key note speaker Mohamed Araji, Global Information Reporting Leader and Tax Director	المحاضر
PricewaterhouseCoopers (PWC)	الجهة المقدمة
5	م
24 أبريل 2017 / قاعة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (المسرح) بمبنى الغرفة	الفترة/المكان
- Fintech: What's Next?	الندوة
- Saalim Chowdry, Entrepreneur in Residence at 500 Startups Shaheen Al-Khudari, CEO of Ajar Haider Al-Mosawi, CEO and cofounder of Sirdab Lab	المحاضر
CFA Society	الجهة المقدمة
6	م
15 مايو 2017 / قاعة التدريب بمقر الاتحاد بمبنى الغرفة	الفترة/المكان
Ethics: Doing the Right Thing Even When No One is Looking	الندوة
Steve Wallace. Chartered MCSI. CAIA	المحاضر
CFA Society	الجهة المقدمة
7	م
28 نوفمبر 2017 / قاعة التدريب بمقر الاتحاد	الفترة/المكان
Super Forecasting	الندوة
Michael Mauboussin. Director of Research. Blue Mountain Capital Management	المحاضر
CFA Society	الجهة المقدمة
8	م
18 ديسمبر 2017 / قاعة بحرة بمبنى الغرفة	الفترة/المكان
Looking Ahead - Evolving Indirect Tax (VAT) Landscape in Kuwait & GCC	الندوة
Mr. Alok Chugh - Partner Mr. Waleed Abdulfadeel - Director Mr. Munjal Mehta - Manager	المحاضر
Ernst & Young	الجهة المقدمة





اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير المالي | 2017

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع تقرير مراقب الحسابات المستقل



المحتويات

41 تقرير مراقب الحسابات المستقل
44 بيان المركز المالي
45 بيان الإيرادات والمصروفات
46 بيان التدفقات النقدية
47 إيضاحات حول البيانات المالية



RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب ٢١١٥ الصفاة ١٣٠٢٢، دولة الكويت

ت + ٩٦٥ ٢٢٤١٠٠١٠
ف + ٩٦٥ ٢٢٤١٢٧٦١

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس الادارة المحترمين

اتحاد شركات الاستثمار

دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لاتحاد شركات الاستثمار "الاتحاد" والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017، وبيانات الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للاتحاد كما في 31 ديسمبر 2017، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2).

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الاتحاد وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2)، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة الاتحاد مسؤولة عن تقييم قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الاتحاد أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك، كما أن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للاتحاد.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الإحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للاتحاد.

● تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الاتحاد .

● الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتبب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهريّة حول قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية.

● تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع إدارة الاتحاد حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.



د. شعيب عبدالله شعيب

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
17 يناير 2018



اتحاد شركات الاستثمار

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2017 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح	الموجودات
106,843	89,590		نقد في الصندوق ولدى البنوك
1,080,000	1,080,000	3	ودائع لأجل
3,420	1,620	4	أرصدة مدينة أخرى
2,342	5,123	5	ممتلكات ومعدات
<u>1,192,605</u>	<u>1,176,333</u>		مجموع الموجودات

المطلوبات وأموال الاتحاد

المطلوبات :

19,477	22,876	6	أرصدة دائنة أخرى
52,106	58,495	7	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
<u>71,583</u>	<u>81,371</u>		مجموع المطلوبات

أموال الاتحاد :

1,063,762	1,121,022		الفائض المتراكم في بداية السنة
57,260	(26,060)		(النقص) الزيادة في الإيرادات عن المصروفات للسنة
<u>1,121,022</u>	<u>1,094,962</u>		الفائض المتراكم في نهاية السنة
<u>1,192,605</u>	<u>1,176,333</u>		مجموع المطلوبات وأموال الاتحاد

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (9) تشكل جزءاً من البيانات المالية

الأمين العام
أ.د. رمضان علي الشراح

رئيس مجلس الإدارة
بدر ناصر السبيعي

اتحاد شركات الاستثمار

بيان الإيرادات والمصروفات

كما في 31 ديسمبر 2017 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح	
			الإيرادات:
180,000	175,000		اشتراك الأعضاء
29,745	33,653		تدريب الأعضاء
21,928	24,040		إيرادات ودائع لأجل
53,013	14,460	8	إيرادات أخرى
<u>284,686</u>	<u>247,153</u>		مجموع الإيرادات
			المصروفات والأعباء الأخرى:
(214,573)	(272,111)	9	مصاريف عمومية وإدارية
(12,853)	(1,102)	5	استهلاكات
<u>(227,426)</u>	<u>(273,213)</u>		مجموع المصروفات والأعباء الأخرى
<u>57,260</u>	<u>(26,060)</u>		(نقص) زيادة في الإيرادات عن المصروفات للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (9) تشكل جزءا من البيانات المالية



اتحاد شركات الاستثمار

بيان التدفقات النقدية

كما في 31 ديسمبر 2017 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
57,260	(26,060)	(النقص) الزيادة في الإيرادات عن المصروفات للسنة
		تسويات:
12,853	1,102	استهلاكات
6,247	6,389	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(21,928)	(24,040)	إيرادات ودائع لأجل
54,432	(42,609)	
		التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(1,800)	1,800	أرصدة مدينة أخرى
(5,414)	3,399	أرصدة دائنة أخرى
47,218	(37,410)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(100,000)	-	الزيادة على ودائع لأجل
(2,949)	(3,883)	المدفوع لإضافات على ممتلكات ومعدات
21,928	24,040	إيرادات ودائع لأجل مستلمة
(81,021)	20,157	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
(33,803)	(17,253)	صافي النقص في نقد في الصندوق ولدى البنوك
140,646	106,843	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
106,843	89,590	نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (9) تشكل جزءاً من البيانات المالية

1 - التأسيس والنشاط

شكل اتحاد شركات الاستثمار (سابقا - اتحاد الشركات الاستثمارية) (فيما يلي "الاتحاد")، طبقا لأحكام الباب الثالث عشر من قانون العمل في القطاع الاهلي رقم (38) لسنة 1964، وقد أشهر الاتحاد بموجب القرار الوزاري رقم (184) لسنة 2004، والذي نشر في جريدة كويت اليوم العدد (699) السنة الحادية والخمسون بتاريخ 9 يناير 2005، سجل الاتحاد لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ 29 ديسمبر 2004. وبموجب اجتماع الجمعية العامة الغير عادية للاتحاد المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2016، تمت الموافقة على ما يلي:

1. تعديل المادة رقم (4) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالآتي:

يقبل في عضوية الاتحاد كل شركة كويتية استثمارية أو تمويلية أو مرخص لها بمزاولة أحد الأنشطة التالية من قبل هيئة أسواق المال:

- بورصة أوراق مالية
 - وكالة مقاصة
 - مدير محفظة استثمار
 - مدير نظام استثمار جماعي
 - مستشار استثمار
 - وكيل اكتتاب
 - أمين حفظ
 - صانع السوق
 - وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية
 - وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية
 - مراقب استثمار
 - وكالة تصنيف ائتماني
 - تقويم الأصول
 - أي أنشطة أخرى تحددها الهيئة
- ويكون من ضمن أغراضها الأساسية توظيف الأموال لحسابها أو لحساب الغير و/ أو منح التسهيلات الائتمانية والخدمات التمويلية، ويتمتع العضو العامل بكافة الصلاحيات والحقوق التي ينص عليها النظام الأساسي للاتحاد.

اتحاد شركات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2017 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2. تعديل المادة رقم (6) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالآتي:

رعاية وتنظيم مصالح أعضاء الاتحاد والدفاع عن حقوقهم وتمثيلهم في كافة الأمور المتعلقة بشؤونهم المشتركة، وعلى وجه خاص:

- العمل على تنمية وتطوير قطاعات الاستثمار باستخدام أفضل الإمكانيات المادية والخبرات البشرية المتاحة لدى أعضاء الاتحاد.

- إعداد الدراسات والبحوث الفنية والمتخصصة في قطاع التنمية والتطوير الاستثماري.

- التشاور وتبادل الرأي مع كافة المؤسسات في الدولة لتحقيق مصالح الأعضاء والاقتصاد الوطني والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية ذات الصلة بأنشطة الاتحاد لتذليل المعوقات التي تواجه أعضاء الاتحاد.

- إبداء الرأي فيما قد يعرض عليه من مشاريع أو مقترحات قوانين أو نظم أو لوائح أو قرارات تتعلق بمجال الاستثمار أو الاقتصاد بشتى صورته بشكل مباشر أو غير مباشر وأيضاً المجالات الخاصة بتنظيم عمل الشركات الاستثمارية أو المرخص لها أو الإشراف أو الرقابة عليها.

- التنظيم والمشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والبحوث المحلية والعالمية المتعلقة بالنشاط الاستثماري والاقتصادي وتعميم نتائجها وتوصياتها والأبحاث التي تقدم فيها على أعضاء الاتحاد.

- الارتقاء بالمستوى المهني والثقافي لأعضاء الاتحاد وإقامة وتنظيم الأنشطة الاجتماعية لأعضاء الاتحاد.

- إصدار المطبوعات الإعلامية لنشر الثقافة الاستثمارية والتجارية في المجتمع ولدى أعضاء الاتحاد.

- إقامة الدورات التدريبية المتخصصة في المجالات المالية والاستثمارية والاقتصادية أو في المجالات ذات الصلة بأنشطة الشركات والجهات ذات الصلة.

- وله حق إقامة الدعاوي القضائية للدفاع عن حقوق المصالح العامة لأعضاء الاتحاد دون أن يؤثر ذلك على حق كل عضو في التقاضي.

3. تعديل المادة رقم (12) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالآتي:

لا يجوز فصل أي عضو من الاتحاد دون إجراء تحقيق من لجنة يشكلها مجلس الإدارة ويعتبر عدم حضور العضو رغم استدعاؤه مرتان خطياً تنازلاً منه عن حقه في الدفاع عن نفسه ولا يتم الفصل إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس وللعضو المفصول أن يتظلم من قرار الفصل أمام الجمعية العمومية في أول اجتماع لها ويكون للجمعية حق البت النهائي في التظلم بالقبول أو الرفض.

4. تعديل المادة رقم (29) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالآتي:

- تنظر الجمعية العمومية العادية بوجه خاص في المسائل الآتية:
- تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية.
 - اعتماد تقرير مراقب الحسابات والميزانية العمومية والحساب الختامي للسنة المالية والموافقة على مشروع الميزانية المقترحة للسنة التالية.
 - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري.
 - النظر في الاقتراحات المقدمة من مجلس الإدارة أو أحد الأعضاء.
 - النظر في التظلمات المقدمة من الأعضاء أو طالبي الانضمام الذين رفض مجلس الإدارة طلبهم بالانضمام للاتحاد.
 - اختيار مدقق حسابات الاتحاد وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
 - إجراء الانتخابات التكميلية.

5. تعديل المادة رقم (32) من النظام الأساسي، ليكون نصها كالآتي:

يتولى إدارة الاتحاد مجلس إدارة يتكون من تسعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات عن طريق الاقتراع السري. وفور انتهاء مدة المجلس يتم الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية لانتخاب مجلس إدارة جديد. وإذا تعذر انتخاب مجلس إدارة جديد في الميعاد المحدد استمر المجلس القائم في إدارة أعمال الاتحاد إلى حين زوال الأسباب وانتخاب مجلس جديد.

إن عنوان الاتحاد المسجل هو: ص. ب 27555 الصفاة - الرمز البريدي 13136 دولة الكويت، مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت - الدور الثالث.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل رئيس مجلس إدارة الاتحاد بتاريخ 17 يناير 2018. إن الجمعية العامة السنوية للاتحاد لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها.

اتحاد شركات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2017 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2 - المبدأ المحاسبي والسياسات المحاسبية الهامة

تتلخص السياسات المحاسبية الهامة وفقاً لهذا المبدأ فيما يلي:

أ - أسس الأعداد

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للاتحاد، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل حول الإيرادات.

ب - الأدوات المالية

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع لأجل.

الموجودات المالية

1. وداائع لأجل:

إن وداائع لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

ج - ممتلكات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الإيرادات والمصروفات في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الإيرادات والمصروفات. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم إحتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

سنوات	
5	أثاث وديكورات
5	أجهزة حاسب آلي

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات. يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند انتهاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

د - إنخفاض قيمة الموجودات

في نهاية الفترة المالية، يقوم الاتحاد بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتمال خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الاتحاد تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الإيرادات والمصروفات، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

اتحاد شركات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2017 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترية بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترية الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الإيرادات والمصروفات إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ه - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

و - تحقق الإيراد

يتبع الإتحاد الأساس النقدي في إثبات إيرادات إشتراكات الأعضاء، إيرادات تدريب الأعضاء، رسوم الانتساب، إيرادات الودائع لأجل والإيرادات الأخرى.

ز - المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الإتحاد الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ح - عقود الإيجار:

تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تمويلية.

إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

عقد الإيجار التشغيلي (الاتحاد كمستأجر)

إن دفعات الإيجار المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الإيرادات والمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. إن العوائد المستلمة والمستحقة كحافز للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى مدة فترة الإيجار.

ط - الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد إلزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداًه بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

3 - ودائع لأجل

يمثل هذا البند قيمة ودائع إسلامية مودعة لدى أحد البنوك الإسلامية المحلية بالدينار الكويتي، تكتسب هذه الودائع أرباحاً سنوية متغيرة، وتستحق بمعدل 365 يوم (2016 - 365 يوم).

4 - أرصدة مدينة أخرى

2016	2017	
78,000	78,000	إيرادات مستحقة
(78,000)	(78,000)	ناقصاً: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
-	-	
1,800	-	موظفون مدينون
1,620	1,620	تأمينات مستردة
3,420	1,620	



اتحاد شركات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2017 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

5 - ممتلكات ومعدات

المجموع	أجهزة حاسب آلي	أثاث وديكورات	
			التكلفة :
82,726	30,005	52,721	في 1 يناير 2016
2,949	413	2,536	إضافات
85,675	30,418	55,257	في 31 ديسمبر 2016
3,883	2,278	1,605	إضافات
89,558	32,696	56,862	في 31 ديسمبر 2017
			الإستهلاك المتراكم:
70,480	28,165	42,315	في 1 يناير 2016
12,853	2,252	10,601	المحمل على السنة
83,333	30,417	52,916	في 31 ديسمبر 2016
1,102	465	637	المحمل على السنة
84,435	30,882	53,553	في 31 ديسمبر 2017
			صافي القيمة الدفترية :
2,342	1	2,341	في 31 ديسمبر 2016
5,123	1,814	3,309	في 31 ديسمبر 2017

6 - أرصدة دائنة أخرى

2016	2017	
258	258	مصاريف مستحقة
19,219	22,618	إجازات موظفين مستحقة
19,477	22,876	

7 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2016	2017	
45,859	52,106	الرصيد في بداية السنة
6,247	6,389	المحمل على السنة
52,106	58,495	الرصيد في نهاية السنة

اتحاد شركات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2017 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

8 - إيرادات أخرى

2016	2017	
53,013	14,460	إيرادات دعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (أ)
<p>(1) يمثل هذا البند قيمة ما تم استلامه نقداً من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للصرف على أنشطة الاتحاد الرئيسية بالإضافة إلى مبلغ 4,500 دينار كويتي (2016 - 000,34 دينار كويتي) تم استلامه بهدف إعداد دراسة لتنمية وتطوير قطاع الاستثمار في دولة الكويت.</p>		

9 - مصاريف عمومية وإدارية

2016	2017	
112,702	128,680	تكاليف موظفين
19,440	19,440	إيجارات
3,118	3,133	مصاريف اتصالات
902	371	قرطاسية ومطبوعات
6,997	24,027	مصاريف دعاية
15,000	39,000	أتعاب مهنية
52,468	48,023	مصاريف تدريبات
3,946	9,437	أخرى
214,573	272,111	







اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

P.O. Box : 27555 Safat, 13136 Kuwait
3rd Floor, Kuwait Chamber of Commerce & Industry Building,
Mubarak Al-Kabeer St. , Qibla, Kuwait City
Tel.: +965 2228 0370 Fax : +965 2249 0091/2
E-mail: uic@unioninvest.org

www.unioninvest.org